التجرد وهو الانسب والاوفق لما في عامل المضارع اي التجرد والخلو لاجل الاسناد اي اسناد شيء
الى شيء والشيء الاول الخبر والثاني المبتدأ خرج به تجرد الاسماء المعدودة فانه ليس للاسناد نحو
زيد قائم والنوع الثاني من النوعين رافع الفعل المضارع وهو اي رفعه وقوعه ملابسا بنفسه
اي لا بناصب وجازم موقع الاسم اي موقعا يليق به كالوقوع في موقع الخبر نحو زيد يضرب
او الصفة او الحال نحو جاءني رجل وزيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لانه خبر
وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد المضارع عن
النواصب والجوازم بان لا يكون ناصب ولا جازم لانه اذا دخل عليه احدهما كان معمولا له
ولا يوجد الوقوع المذكور وانما عمل فيه الرفع لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعرابه وهو
الرفع وهذا مذهب البصريين وعند الاكثر الكوفيين الرفع التجرد عن الناصب والجازم واورد
على مذهب البصريين مضارع مرفوع لم يقع موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وبعد سين
وسوف وقد ونحو كاد ويضرب الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه يقال الذي ضارب هو
وضارب الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير اسم ما غير الاعراب
مع تقديره فلا وعن نحو سيقوم واخويه انه مع السين وسوف وقد واقع موقع قائم وعن نحو كاد
زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وعدل لعارض وقد سبق فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون
فذلكة ما ذكر من تفصيل العوامل

الباب الثاني من الابواب الثلاثة في المعمول

وتوضيح هذا الكلام بطلب من الكلام السابق ولما توقف معرفة المعمول
على بيان ما يكون معمولا وما لا اراد ان يبينهما اولا فقال اعلم ايها الطالب لمعرفة المعمول اولا
اي قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المعمول ان الالفاظ وانما قال الالفاظ
ليعم الاقسام الثلاثة للكلمة والجملة لان للكل الوقوع في التركيب وعدمه الموضوعة اي
التي تعلق بها الوضع سواء اعتبر الوضع للمعنى او للفظ كما في الالفاظ التي اريد بها الفاظها
نحو جسق مهمل ودير مقلوب زيد اذا لم تقع في التركيب مع تغير كالالفاظ المسرودة من الفعل
مثل يضرب يقتل يفتح يعلم يحسن يحسب او من الاسم نحو زيد غلام مهما ما من اي انى او من الحرف نحو هل
بل قد لم تكن معمولة لان المعمول لابد له من عامل والمفروض عدمه كونها كما لا تكون عاملة او
خبر مبتدأ محذوف اي هو اي عدم كونها معمولة مثل عدم كونها عاملة لعدم معمولها وان
وقعت فيه اي في التركيب فهي او فتقع على ثلاثة اقسام القسم الاول منها اي لفظ
مركب لا يكون معمولا اصلا اي لا اصالة ولا نيابة اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا
محلا لعدم مقتضيه وهو المعاني المختلفة والمشابهة كما في قسمي القسم الثاني وعدم قيامه
مقام ما يوجد هو فيه كما في نوعي القسم الثالث وهو اي القسم الذي لا يكون معمولا اثنان اي
نوعان النوع الاول الحرف مطلقا عاملا او غير عامل باتفاق النحويين والنوع الثاني
الامر بغير اللام اطلق لفظ الامر في هذا الفن يراد به هذا الامر فقوله بغير اللام
قيد تحقيقي لئلا يتوهم منه هو قريب العهد من علم الصرف للقسمين لان الزعم لهما في ذلك العلم

عند

امر باللام وبدونه اه

عند البصريين انما حكم بانه غير معمول فانه اي الامر لما حذف عنه حرف المضارعة لدفع الالتباس
بالمضارع بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين الذي بسببها
صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على ما سبق فاعرب معطوف على صار وعمل فيه اي في
المضارع خرج اي الامر عن المشابهة لزوال سببها جواب لما وهي حرف وجود لوجود عند
سيبويه وظرف بمعنى حين عند غيره فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب
مجزوم باللام مقدرة ولا ثمرة لهذا الخلاف في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني موقوف
وسكون آخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول الكوفيين انه مجزوم والسكون وسقوط جزم
واعراب والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي لا ينفك عن المعمولية معربا او مبنيا لوجود موجبه
وهو اثنان ايضا اي كما كان القسم الاول اثنين الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم
ابتدائية سببية ومدخولها مسبب عن الحكم السابق على اسماء الافعال بان لها محلا من الا
عراب قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه والمازني وجماعة من النحاة انها معمولة لها محل من
محال الاعراب فاختلفوا في تعيينه فحكم بانها مرفوعة المحل على الابتداء اي على انها مبتدأ
ولا خبر له بل فاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان حكم به بعضهم قال الرضي الشريف
لان قائم اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة
فان التسمح في تسمع بالمعيدي وان كان فعلا لفظا الا انه مبتدأ فاسم الفعل اذن كذلك او
حكم بانها منصوبة المحل على المصدرية اي على انها مفعول مطلق لافعالها محذوفة حكم به
بعض اخر ورده الرضي ايضا بانه لو كان كذلك لكانت الافعال مقدرة قبلها فلم تكن قائمة
مقامها فلم تكن مبنية وان قال بعضهم وهم المحققون في نقل ابن مالك والجمهور عند
ابن هشام وهو المختار عنده وعند الشيخ الرضي وقيل انه مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب
لكونها بمعنى الفعل اذ رب عارض لانه ورب اصل مرفوض وحكم على ضمير الفصل وهو
صيغة مرفوع بين مبتدأ معرف وخبر معرف باللام او اسم تفضيل مستعمل بمن دخل عليهما النواسخ
نحو كان زيد هو القائم وزيد ظننته هو الكريم وانه هو الغفور وما زيد هو القائم وكنت انت
افضل من عمرو ولا يجوز زيد هو القائم وزيد هو افضل من عمرو ويكون مطابقا للمبتدأ في
الافراد والتثنية والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة والغرض من اتيانه الفصل
بين كون الخبر خبرا او نعتا ثم اتسع وجيء به فيما لا التباس فيه باختلاف الاعراب كما اذا دخل
بعض النواسخ او يكون المبتدأ ضميرا والخبر افعل من طردا للباب وسماه البصريون فصلا
للفصل المذكور والكوفيون عمادا من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الخبرية لا
يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو رفع
التباس الخبر ذهب اليها بعض البصرية استنكارا لخلو الاسم عن الاعراب والكوفيون يجعلونه
تاكيدا ورد بانه لا يمكن في نحو زيد هو القائم لان الضمير لا يؤكد به المظهر